

## ٤. فقه المعاملات المالية | الشيخ أ.د عبدالسلام الشويعر

عبدالسلام الشويعر

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له  
واشهد ان محمدا عبد الله ورسوله صلى الله عليه وعلى الله واصحابه. وسلم تسلیماً كثیراً الى يوم الدين ثم اما بعد - 00:00:00  
فاننا في الامس تكلمنا عما يتعلق فقه المعاملات المالية وكان حديثنا في الامس يتميز ويختص بأمررين الامر الاول انه اختص بذكر  
كلام اهل العلم على هيئة القواعد التي تحكم هذا الباب. ويقابل ذلك طرق اخرى عند بعض اهل العلم كسرد الفقه - 00:00:20  
على هيئة مسائل وهذا هو الموجود في كتب الفقه. النوع الثاني بخلاف النوع الاول فإنه يؤخذ من طرائق بعض بعض اهل العلم في  
المسألة الامر الثاني ان حديثنا بالامس كان خليا في الجملة من الخلاف بين اهل العلم في - 00:00:50  
مسائل المعاملات المالية. وأما درسنا اليوم فإنه سيكون بميشيئه الله عز وجل تطبيقا على درس الامس وتنتزلا. ولكن هذا التنزيل ليس  
بذكر الأمثلة التقليدية وإنما سيكون على الأمثلة والمسائل التي حدثت في القرن الأخير خاصة - 00:01:10  
طيب وقد تكون معروفة أو لا يكون فيها تعامل قبل ذلك. وقبل أن نتكلّم عن كثير من الأمور المعاصرة لابد أن نعرف أيضاً أمرين في  
منهج عرض المسائل التي ساوردتها - 00:01:40  
ذلك أن تفصيل تصور هذه المسائل يأخذ شيئاً كثيراً. وإنما في هذه المسائل توضيحها فقط من باب التوظيف. والإشارة للصورة. دون  
الخوض في تفاصيل أمورها اه لأن من عرف هذه الأمور التي ساوردتها في درس اليوم بميشيئه الله عز وجل. فإنه إن شاء الله -  
00:02:00

سيكون محيطاً بأكثر المسائل التي ترجع إليها المعاملات المعاصرة. وكثير من الأمور هي بها في كثير من المسائل. كما اني لن اذكر  
خلافاً وقد لا اذكر وقد اذكر الخلافة ولا اذكر الترجيح. بناء على أمور ساوردتها في كل بحسبه. تعامل الناس - 00:02:30  
المالي في هذا الزمان فيه أمور قد حدثت واستجدة لم تكن قبل البنة. هذه الأمور لما حدثت واستجدة هي في الحقيقة هي عليها  
عمدة كل معاملات المعاصرة. ولذا فلا بد من النظر لهذه المسائل - 00:03:00  
وسأذكر منها ثلث مسائل هذه الثلاث المسائل هي الاهم في المعاملات المعاصرة. اول مسألة لابد لطالب العلم ان يعرفها اذا اراد ان  
يعرف فقه المعاملات المعاصرة وهو ما يتعلق قو'd فان هذه النقود المالية التي نشتري بها السلع ونقوم بها العروض - 00:03:30  
لم يكن الاوائل يعرفونها. وإنما كانوا يقيدون او يقيمون السلع بالذهب والفضة فقط دون ما عاداها ثم وجد عندهم بعد ذلك ما يسمى  
بالفلوس. وهو صك من النحاس بحيث يكون قيمتها أعلى من قيمة النحاس المعتاد. وهذه الفلوس التي كان يتعامل بها العلماء -  
00:04:00

قد يختلف عن وضع الأوراق المالية التي والنقود المالية التي نتعامل بها الان وعلى العموم يهمنا في مسألة معرفة  
النقود المالية امران. الامر الاول ان هذه النقود المالية - 00:04:30

هل هي عروض ام انها اثمان؟ لأن من الناس من قال انها عروض تجارة. انما جعلت لعروض التجارة. ومن قال بهذا القول هم من اهل  
العلم الكبار وليسوا من المحتايلين لباحة الربا ولا لغيره. كما ان الاكثر من المعاصرین وخاصة في الخمسين سنة - 00:05:00  
الاخيرة اعرضوا عن هذا القول وقالوا ان النقود المالية انما هي اثمان وليس عروضاً تجارية. الذين يقولون انها عروض تجارية ولم  
يقولوا انها عروض السبب في ذلك. انهم يقولون ان هذه العروض وهي الأوراق انما جعلت للتجارة فتجب فيها الزكاة مطلقاً -  
00:05:30

قال ولو جعلتها للقنية اذا سموها عروض تجارة مطلقة. وهذى طريقة بعظر المشايخ منهم احد مشايخنا الف فيها رسالة وهو الشيخ

علي الهندي من المدرسين في الحرم المكي توفي قبل نحن من عشرين عاما - 00:06:00

وعلى العموم السائب الان وقول كثير من العلماء انما هي اثنان وليس عروضا. المسألة الثانية المهمة عندنا اننا اذا قلنا انها اثمان

فهل العلة الربوية التي اليها بالامس في الذهب والفضة. التمانية ام لا؟ لانه مر مع - 00:06:20

بالامس ان الاجماع منعقد على ان الذهب والفضة لها علة واحدة. وهذه العلة قيل انها الوزن كما هو مشهور مذهب الامام احمد. وقيل

انها التمانية ومن قال بالثمانية فلهم مسلك - 00:07:00

بعضهم قال غلبة التمانية. وبعضهم قال مطلق التمانية. والفرق بين غلبة التمانية ومطلقها اننا اذا قلنا انه مطلق التمانية فانها تكون علة

قادرة. غير فلا يقاس على الذهب والفضة غيرهما وهذا هو مسلك الموفق. لأن الموفق يرى التمانية لكنه يرى انها - 00:07:20

قادرة فلا تتعذر لغيرها. ومن قال ان العلة انما هي الغلبة فان الغلبة تكون علة متعددة فكل ما كان من الاثمان تقوم به السلع وتشتري

به العروض فانه يكون ثمنا - 00:07:50

وعلى العموم الفرق بين القولين ان هذه الاقوال جميعا تتفق على ان الاوراق النقدية فيها ربا الديون بلا خلاف بين اهل العلم ان ربا

الديون يجري في الاوراق النقدية وانما - 00:08:16

خلاف يكون ثمرته في مسألة واحدة وهي هل يجري ربا الفضل المجرد؟ والنساء المجرد في الاوراق النقدية ام لا؟ هذه هي الثمرة. اما

الديون فما من احد الا ويقول انها تجري. قطعا فيها - 00:08:46

وهذه ثمرتها ستأتينا ان شاء الله بعد قليل حينما نتكلم عن الحالات النقدية صورها وهي ثمرة مهمة وليس بالسهلة. المسألة الثانية

عندها التي بنى عليها الفقه المعاملات المعاصرة وهي مسألة - 00:09:06

مهمة جدا وهي مسألة الشركات المساهمة. والهيئات التي تكون لها شخصية اعتبارية منفصلة عن المؤسسين لها والمتشاركين في

رأس مالها اذ العالم لم يعرف قبل نحو الا من نحو مئة سنة او اقل ما يسمى - 00:09:28

بالشركات ذات المسؤولية المحدودة وذات الشخصية الاعتبارية المنفصلة صورة هذه المسألة او هذه الصورة ان العلماء قدما كانوا

يقولون انما تكون الذمة للادميين. ولذلك الذمة اما هي من الامور الازمة للادمي - 00:09:58

وغير الادمي لا ذمة له. فلا يمكن ان تكون في ذمتي جماد ولا حيوان ولا كائن معنوي تكون في ذمته ديون وله حقوق حتى اعترف

العالم من نحو مائتي عام تزيد او تنقص في ابتدائها بما يسمى بالكيان - 00:10:28

المعنوية فيأتي كيان مستقل قد يكون ملكا لدولة وقد يكون ملكا لأشخاص ثم ان هذا الكيان تكون له ملكيته الخاصة به. فيملك

الاعيان السيارات. يملك البيوت بيوت تكون عليه ديون كذلك وهذه الفكرة الجديدة وهي فكرة - 00:10:58

انفصال ذمة الكيانات المعنوية عن ذمة المؤسسين لها هي السبب في هذه الثورة الاقتصادية الظخمة. ولذا فان بعزم الشركات في

العالم تكون ميزانيتها اكبر واعظم من ميزانيات عدد من الدول مجتمعة. هذا الذي - 00:11:28

الشركات تنطلق في المتاجرة وتنطلق في البيع والشراء والاقراض والاقتراض لان الشركاء مكونين او المساهمين المكونين لهذه الشركة

انما تكون مسؤوليتهم برأس المال الذي تلوه فقط وهذه الجملة لابد ان تحفظها. ان في الكيانات المعنوية ذات المسؤولية المحدودة -

00:11:58

مسئوليية المساهمين فيها فقط بمقدار رأس المال الذي بذلك. توضيح ذلك في الشركة التقليدية العادية المعروفة لو ان خمسة

اشترکوا كل واحد بالف ريال فيكون مجموع رأس المال خمسة الاف ريال. فإذا تاجروا بهذه الخمسة - 00:12:28

وربحت هذه الخمسة خمسة اخرى. فانهم كل واحد يأخذ نصيبيه من الربح بناء على ذلك الذي بذل الفا يأخذ رأس ماله وهكذا.

طيب فان خسرت رأس المال خمسة الاف فخسرت خمسة الاف ليس لهم شيء فالخسارة تكون على رأس مالهم - 00:12:58

انظر المثال الثالث وهو الامر ان خسرت اكثر من رأس المال. كل واحد منهم دفع الفا فرأس مالها خمسة الاف ثمان هذه الشركة

صارت عليها من الديون عشرة الاف خمسة تقابل رأس المال - 00:13:28

وخمسة ام اخرى هي بالسالفه فوق رأس المال. من يدفع هذه الخمسة؟ يدفعها الشركاء. هذه الطريقة التقليدية المعروفة في الشركات لأن ذمة الشركاء بالغرم والغنم معا. هذه الطريقة المعتادة في الشركات يجعل الشركاء يخافون لا يريدون الخسارة لكي لا يخسر ماله الآخر - 00:13:48

فجاء بعده ما يسمى بالشركات ذات المسؤولية المحدودة. وانا اقول لك ان ابسط المعلومة قدر المستطاع. لكي لا تكلم بمصطلحات يتكلم بها المعنيون بنظام الشركات مثلا او بغيرها. ما الذي يحدث في نظام الشركات عندما تكون الشركة ذات مسؤولية - 00:14:18 محدودة. يأتي خمسة ام كلنا انه يمكن تكوين الشركة من خمسة. يأتي خمسة فيشتكون بالف كل واحد بالف فيكون رأس المال خمسة الاف. ان ربحت الشركة فالربح يكون بينهم على ما اتفقا عليه - 00:14:38

وان خسرت رأس المال فقط فالخسارة عليهم برأس المال. خسرت من الالف من الخمسة الاف خمسة الاف فلا يعود لكل واحد منهم شيء. خسرت من خمسة الاف الفين ونصف فيكون كل واحد منهم بدل نصف ماله. لكن لو - 00:14:58

خسرت هذه الشركة ذات المسؤولية المحدودة اكثر من رأس المال لأن تكون رأس مالها خمسة الاف ريال فخسرت عشرة الاف ريال فان الخمسة الزائدة هذه تعتبر دينا مدعومة ولا تكونوا في ذمة المساهمين في الشركة. هذه الفكرة جعلت هذه الشركات تتطرق - 00:15:18

جعلت لها ذمة منفصلة عن المساهمين فيها وجعلت مسؤولية المساهمين فيها ليست باعتبار رأس المال الذي بذلوه فقط. ولا يزيدون على بال على رأس مالهم في الخسارة شيء. فغاية ما يخسره - 00:15:48 المساهمون في الشركات المساهمة هو رأس المال الذي بذلوه. ولو كان على الشركة ديون بمالايين الريالات لا يتحملونه اذا الحمد لله. يهديكم الله. اذا هذا ما يتعلق بالفكرة الثانية التي طورت المعاملات المالية - 00:16:08

المعاصرة وهي من اهم الفكر التي من المهم للشخص ان يعرفها ليتصور كثيرا من المسائل المبنية عليها من اثار ذلك ان المتاجرة والمضاربة باسهم الشركات المطروحة في سوق هي مساهمة في اسهم متعلقة بالشركات المساهمة. سنتكلم عنه الان بسرعة. من اثار ذلك ان هذه البنوك - 00:16:38

الموجودة في العالم كلها انما هي شركات مساهمة ولذلك هذه البنوك تكون احيانا مقرضة لاشخاص ثم بعد ذلك مقرضة ومقرضة ثم بعد ذلك قد تكون الديون التي عليها اكبر من الديون التي لها فتعمل افالاسها فيترتب على ذلك ما يتعلق باعلان الافالاس من الاثار المترتبة واما المساهمون - 00:17:08

فلا يخسرون الا المال الذي بذلوه. في الشركة ولا يزيدون على ذلك بشيء. هذه الشركات المساهمة وكل شخصية ذات اعتبار معنوي لا شخصي هل الشرع اعترف بها ام لم يعترف بها من المعاصرین من يقول انه لا يوجد في الشرع شيء يقر الاعتراف بها - 00:17:38 بل ان الشرع انما يعتبر الذمة في الادميین. ولا ذمة لجماد اخوان ولا كيان معنوي. ولكن نقول قد استقر الان العمل على اعتبار هذه الكيانات يدل على ذلك القاعدة اول قاعدة ذكرناها في الدرس الماضي. وهي ان الاصل في - 00:18:08

حملات الاباحة بهذه ما دام قد اعترف بها في امام جهات الاعلام للشركات اذ ليس كل الشركات تكون شركات ذات مسؤولية معنوية وانما هي نوعان منها ما يكون تضامانيا كسائر الشركات - 00:18:38

تقليدية ومنها ما يكون ذات مسؤولية منفصلة عن مسؤولية محدودة منفصلة عن مسؤولية المساهمين فيها. وهذا الذي يعني الان استقرار عليه العمل في جميع بلاد المسلمين انهم يقررون الشركات المساهمة - 00:18:58

الكيانات المعنوية المنفصلة عن ذمة المشاركين فيها. هذا هذه السمة الثانية جزاكم الله خير هذه السمة الثانية من سمات المعاملات المعاصرة. السمة الثالثة من سمات المعاملات المالية المعاصرة وهي قضية صفة التعاقد. وذلك ان التعاقد قد يما كان - 00:19:18 انما يكون بالايجاب واللفظ القوي من يستطيع الكلام. وفي الغالب يكونان اي المتعاقدان يكونان في مجلس واحد. واما الان فقد اختلف هذا الامر كثيرا بنى علي ان هناك ما يسمى بالتعاقد الالكتروني سواء كان التعاقد بين - 00:19:48 شخصين ادميين او بين شخصين وكيان وكيان مثل الشركات والتجارة الالكترونية المشهورة. وقد يكون تعاقدا مع جهاز. مثل اجهزة

الشراء الذاتي فانت في الحقيقة تتعاقد مع جهاز وانما مالك الجهاز شخص اخر. فتعاملك الكلي مع جهاز - [00:20:18](#)  
فتشتري منه فيقدم لك هذه الامور. هذا التعاقد الالكتروني هو من اهم سمات هذا التعامل المعاصر بل اقول لكم شيئاً المعاصرون يقولون سوف يموت النقد بل مات جزء منه. فاصبح الناس لا يتعاملون - [00:20:48](#)

بالنقد الملموس الذي نقول انه سمة. لهذا العصر الان بدأت تتجاوزه للنقد الالكتروني الان تشتري وتتسدد الفواتير التي عليك وتسدد  
كثير من الرسوم التي لزمتك كلها عن طريقة تعامل الالكتروني ولم تقبظ او تقطب شيئاً من هذا النقد. اذا فهذه الوسائل الحديثة في  
التعامل - [00:21:08](#)

في الحقيقة من اعظم السمات المعاصرة في المعاملات المالية المعاصرة. ولذا فاننا نقول ان فيها عدداً من الاحكام المتعلقة بها اول  
هذا الامر ان نقول انه في التعامل الالكتروني. تثبت جميع العقود الا عقدا - [00:21:38](#)

واحد ساذكره بعد قليل استثناء. تثبت جميع العقود بهذا التعامل الالكتروني بشرط. ان يجري العرف بها فما دام قدر العنف بالتعامل  
بها اعتمادها فانها تكون معتمدة الا عقدا واحدا مستثنى هذا العقد يقولون لا يصح عقده عن طريق الوسائل الالكترونية ولو بالهاتف  
ولو حتى - [00:21:58](#)

باللفظ مع غيبة المتكلف. المتكلف بالعقد. وهذا هو عقد النكاح صدر قرارات مجمع الفقه ان عقل النكاح لا بد ان يكون الموجب والقابل  
وهوولي المرأة والزوج ان يكون في مجلس واحد - [00:22:28](#)

فعقد النكاح بالهاتف او عقده وسائل الاتصال او بالمكتبة كله لا ينعقد. والسبب ان عقد النكاح هذا عقد خطير احتاط له الشارع  
احتياطاً بينا. ولذا فانه لا ينعقد عقل النكاح الا باللفظ الصريح دون العقد دون اللفظ الكنائي - [00:22:48](#)

فليست له الفاظ كنائية الا ينعقد عند فقهائنا الا باللفظ التزويج والنكاح فقط وليس له الفاظ كنائية. لا ينعقد عندهم الا بالعربية من  
يحسنها ولا ينعقد بغير العربية اذا كان الموجب او القابل يحسن العربية. عقد النكاح لا ينعقد بالاشارة - [00:23:18](#)  
مطلقاً بل لا بد ان يكون باللفظ. عقد النكاح لا يصح من الغائب. بل لا بد ان يكون من الحاضر لا ينعقد بالكتابة بل لا بد من اللفظ من  
كان قادرًا على التلفظ به. عقد النكاح يقولون - [00:23:38](#)

لابد وهو من العقود القليلة التي لا بد ان يتقدم الایجاب فيها على القبول. ولا يصح ان يتقدم القبول على الایجاب بخلاف البيع مثاله  
لو ان رجلاً قال لآخر اتزوجني ابنتك؟ فقال نعم او قال زوجتك؟ فحينئذ - [00:23:58](#)

لا ينعقد لأن عندهم لا بد في عقد النكاح خاصة ان يتقدم الایجاب على القبول. فيقول زوجتك ابنتي فيقول قبلته. المقصود من هذا  
كله ان عقد النكاح احيط له ما لم يحتطر لغيره من - [00:24:18](#)

بخطورته لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان اولى ما اوفيت به من الشروط ما استحللت به الفروج فلخطورة هذا العقد عقد  
النكاح احتيط في انشائه بشروط وجعل لرकنه وهو الایجاب والقبول - [00:24:38](#)

لا توجد في غيره من العقود ولذا هو العقد الوحيد الذي لا ينعقد بالوسائل الحديثة من هاتف ومرئياً ومكتوب ونحو ذلك من وسائل  
اجراء العقود. طيب هذا ما يتعلق في - [00:24:58](#)

قضية انشاء عقد بالوسائل الحديثة. يتفرع على قولنا بأنه يصح. هذا الشيء مسألة مهمة جداً وهي مسألة خيار المجلس فقد ثبت عن  
النبي صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عمر - [00:25:18](#)

انه قال للبياع بالخيار ما لم يتفرق. قال ابن الاعرابي التفرق بالابدان والافتراق بالاقوال وهذا يفيدنا على ثبوت خيار المجلس وقد  
عمل به اكثر اهل العلم ثبوت الحديث وصحته. وعمل الصحابة به رضوان الله عليهم. مر معنا بالامس ان من باع من غيره شيئاً -  
[00:25:38](#)

فان للبائع والمشتري الخيار في فسخ البيع ما دام في مدة خيار المجلس ومتى ينقضي هذا الخيار بالتفرق من المجلس فان كان مكاناً  
محاطاً بخروج احدهما منه وان كان مكاناً غير محاطاً بان يكون وسيعاً وفاسقاً وفسحاً مثل الاسواق الكبيرة هذه التي يتباضع بها  
الناس قالوا بان يغيب احدهم - [00:26:08](#)

ثم عن اخر بالنظر فاذا غاب احدهما عن اخر في النظر فقد تفرقا بابداهما. وان كان في صحراء فالتدابر بان يذهب كل واحد منهما في طريق. ثم ضربوا امثلة اىضا اخرى في قضية حدود خيار المجلس - 00:26:38

بالنسبة للتعاقد الالكتروني هذا متى يكون خيار المجلس فيه العلماء يقولون اذا كان التعاقد بالهاتف الصوتي فان الخيار يستمر الى حين انهاء المكالمة. لان العلماء يقولون ان العبرة بالمجلس ما لم - 00:26:58

تفرق من البيت الذي هما فيه. وان فصل بيته بكلام بل وان وجد نوم في اثناء اي ما لم يخرجها بابداهما. والحق المعاصرون بتفرق الابدان انقطاع الصوت بالهاتف. فحين اذ يجوز لك الرجوع في البيع - 00:27:28

ما دام التعاقد عن طريق الهاتف ما لم توضع السمعة او ينقطع الاتصال ولو بامر غير ارادى اما في غيره فانه ينتفي الخيار مثل البيوع عن طريق اه الكترونية متاجر الالكترونية مثلا فانك احيانا تقطف الزر بالموافقة بعد اشارتك على انك قرأت الشروط - 00:27:48

وربما يقول قرأت الشروط ووافقت عليها وبعضهم يقول قرأت الشروط وفهمتها ووافقت فبمجرد ظفلك عليه فانه يكون قد انعقد البيع وينتفي خيار المجلس. لان العلماء يقولون انه يجوز للمتعاقدين ان ينفيا خيار المجلس عنهم او عن احدهما - 00:28:18 الا بيعا الا بيع خيار. اي بيعا لنفي الخيار. فيجوز ذلك لحديث النبي صلى الله عليه وسلم وعلى العموم هذه المسألة وهي قضية التعاقد الالكتروني تكلمنا اذا عن مسأليتين فيه - 00:28:48

وهي صفة التعاقد والمسألة الثانية تكلمنا عن قضية خيار المجلس فيه وهي مسألتان من اهم المسائل المتعلقة فيه الامر الثالث وهو ما يتعلق بالتقابض للثمن في التعاقد الالكتروني. متى بالتقابض فيه. نقول حكم بالتقابض الحكم - 00:29:08

بمجرد وجود الاذن وان تأخر نزول المبلغ وهذا له ثمر. مهمة جدا. هذه الشمرة تكون في العقود التي يشترط لها التقابض كبيع الذهب والفضة وهذى ساتكلم عنها ان شاء الله بعد قليل لكن اشير لها هنا في بيع الذهب والفضة - 00:29:38

بي الاموال. اذا كنت قد اشتريت ذهبا وفظة عن طريق البطن والبطاقات الارادية البطاقات القرصية. البطاقات القرصية ساتكلم عنها بعد قليل. لكن معناها انه لا ينزل المبلغ في حساب التاجر الذي باعك السلعة الا ربما بعد يوم او يومين - 00:30:08

لكن حكم بأنه تقابل الحكم وسأشير لها ان شاء الله بعد قليل بعد بعض دقائق بمشيئة الله عز وجل اذن المقصود عندنا ان التعاقد الالكتروني مجرد وجود التعاقد هو بمثابة التقابل. وان - 00:30:38

تأخر انما هو تأخير الاجراء وهذا الذي مشى عليه كثير من المجامع سواء في الحالات او في البطاقات الائتمانية القرصية من الفيزا وغيرها. هنا امر ساخن عن اه موضوع السمات العامة وهو ما يسمى اللسان فيه بعض - 00:30:58

الاخوة الان هل الضرائب هذه جائزة ام ليست بجائزة؟ وهل تدخل في المكوس التي ورد بها النص او الاخبار ام لا؟ ذكر المرداوي في الانصاف. والغزالى في الوسيط. ان للحنان - 00:31:28

وللشافعية وجهان في جواز هذه النكوس وانه وهذا يدلنا على ان الضرائب ليس مجمعا على تحريمها. وقد بين انه تجوز بشرطين الشرط الاول وان شئت قل بثلاثة من باب تفصيل الشرط الثاني الشرط الاول - 00:31:48

ان تكون ان يكون اخذها لاجل الحاجة. والشرط الثاني انه لابد ان في المصالح العامة للمسلمين. والا تكون خاصة من من جمعها. ولذلك المكوس التي ذمتها اهل العلم هي التي اختل فيها الشرط الثاني. فقد كان هناك بعض الاولئ في قرون السادس - 00:32:18

والثامن يلون على بعض البلدان ويجعلون عليها مكوسا. ثم يجعلون كل هذه النكوس في جيوبهم. لانه في وقت الممات عليك. كان الولاية يشتري الولاية على مدينة معينة كالمدينة سين مثلا. فيدفع مئة الف. من اين - 00:32:48

هذا مئة الف يذهب لاهل البلد فيقول عليكم النقص الفلاني فيجمع مئتين ويجعلهما في جيبه وتكون ولايته على هذه البلد سنة او سنتين فيجمع المال ثم يخرج ولذلك العلماء كانوا يشددون في هذه المكوس ويقولون انها حرام لاختلال الشرط الثاني. فانه كان يأخذ هذا المكت ويجعلها في جيبه ولا يجعلها في - 00:33:08

المصالح العامة. بالنسبة للوقت الحالي هل نقول هناك حاجة ام لا نقول نعم عند الاقتصاديين ولست منهم لكن يقولون هي حاجة. لانه

عند علماء الاقتصاد يقولون ان مصادر دخل الدول المعاصرة لا يخلو عن ثلاثة امور. فقط لا يوجد الا ثلاثة مداخل فقط دون ما عداها. بخلاف - 00:33:28

المداخل القديمة للدولة الاسلامية فانها مختلفة. اول هذه المداخل قالوا هي الموارد الطبيعية وهي اكثر المداخل نفادة وانتهاء. والمدخل الثاني الاستثمار بان تكون الدول مالكة لاموال استثمرها هذه الاموال فتغلوا عليها. والمورد الثالث للدول ما يسمى بالظرائب - 00:33:58

فان دول العالم متفقة على ان من مداخل الدولة التي تغل عليها وتصرف فيها المصادر العامة هي الضرائب وعلى العموم ذكرت لكم ان مذهب احمد والشافعي على التفصيل اللي ذكرت لكم قبل قليل - 00:34:28

والقيود التي اوردوها وقد ذكرت لكم منها شرطين ويمكن ان يزيد ثالثا فيقال بشرط الا تكون مجحفة ومضرة بمن اخذت منه وهذه مبنية على الاصل الشرعي ان تصرفاتولي امر المسلمين منوطه بالمصلحة لا بمطلق التشهي. فلا يختار الا ما فيه مصلحة للناس. وكذلك ايضا الظرائب لا بد ان تكون لمصلحتهم بان تصرف المصرف - 00:34:48

في العام اذا فهي جائزة على التحقيق وقد الف بعض المعاصرین رسالتة في التسعينات في القرن في من القرن الماضي الهجري وهي جميلة جدا اسمها نظام الظرائب في الاسلام. وهو من يعني - 00:35:18

لكنها رسالة من اربعين سنة كانت مطبوعة وهي جيدة وهي من احسن من كتب عن هذا الموضوع. وقرر بنحو ما ذكرت لكم هذى فقط خرجت عن موضوع لانها اه سمة الان وحديث الناس عنها كثير. هل هي جائز ام لا؟ لاني سمعت ان بعض الناس يقول الاجماع منعقد - 00:35:38

على ان الضرائب اخذها حرام هذا غير صحيح. بل ان كثيرا من اهل العلم كما قررت لك انه يجيزها بالشروط التي اوردتها. ونرجو ان تكون هذه الشروط موجودة الان في ما هو موجود. من اه الامور التي كثر فيها الحديث الان وهي سمة من السمات - 00:35:58

القضائية وسمة من السمات المعاملات المعاصرة وهو ما يسمى بالشرط الجزائي. اذ اصبح الناس يجعلون في عقودهم شروطا جزائية. بمعنى انه عندما يتعاقد مع شخص اخر اما عقود صناعة واستصناع او عقود تجارة وتوريد يجعل عليه - 00:36:18

شرطًا جزائيًا انك ان تأخرت او اخللت بالعقد فانه يجب عليك العقوبة الفلاحية من معنا بالامس ان التغیر ومنه عدم الوفاء بالشروط الموجودة في العقد توجب امرین اما توجب الخيار بين امرین - 00:36:48

اما الفسخ للعقد او الامضاء. وجد الان فكرة جديدة وهو ان يجعل في العقد شرط جزائي ابني لي البيت في سنة فانه حينئذ عليك من عقوبة كذا وكذا - 00:37:08

او او من من الشروط الجزائية كذا وكذا. ما تسمى عقوبة لكن نقول شرط جزائي. فقها المعروف ابن ابنه ابني البيت لي في سنة اذا تمت السلم يكمل البيت فلك الحق فسخ العقد وتعطيه اجرة المثل فقط او تزيده من المدة حتى يكمل البناء - 00:37:28

اما الان فقد وجدت فكرة في الشرط الجزائي وهي من يعني الشروط الواضحة جدا والكبيرة. وقد طورت تطويرا كبيرا جدا فوق ما تتصور طورت هذه الفكرة عند المعاصرین حتى جعل بعض آآ الناس هذا الشرط سببا لاباحة الربا - 00:37:48

كيف يكون ذلك؟ ملخص الكلام في الشرط الجزائي اتنا نقول ان الشرط الجزائي يجوز الا في الديون سواء كان الدين ناتجا عن قرض او كان الدين ناتجا عن معاملة ومعاقدة - 00:38:08

فانه لا يجوز لانه يكون ربا. من امثلة الثاني الذي يفعل للاسف في بعض البنوك انه يقول بعثك هذه السلعة تمويلا بالف فان تأخرت في السداد عن الشهر الفلاحي فانه عليك شرط جزائي غرامة - 00:38:28

قدرها كذا والغرامة احيانا قد يأخذها المستحق قد تكون لغيره ونقول هذه كالاهم لا تجوز لان الذي اثبت الغرامة انما هو القاضي. ولا يثبته العقد المدني بين الاشخاص. فحينئذ هذا من باب التزام ما لا يلزم - 00:38:58

وهذا لا يجوز واكل من اموال الناس بالباطل وهو صورة الربا بل عين الربا. ولد من اكبر ما كان من اسباب دخول الربا على بعض العقود باسم الشريعة الاسلامية عندما صدر القرار بان الشرط الجزائي يجوز وصحيح جاء بعضهم قال - 00:39:18

حتى في الديون هذا غير صحيح الا الديون فان الديون لا يجوز فيها الشرط الجزائي. مطلقا لا يجوز. ومن اجاز الشرط الجزائي في الديون فانها صورة واضحة بالربا اما ان تقضي واما ان تربى. اما ان تقضي واما عليك الشرط الجزائي بكذا وكذا من المنافع. وهذا كله لا يجوز - [00:39:38](#)

وسيمر معنا ان شاء الله بعد قليل في عندما نتكلم عن بعض المسائل المعاصرة في تعامل الناس في العقود سواء البنكية او في غيرها بعض في الشرق الجزائري الذي من ادخله في العقد فان فعله يكون محظيا. هذى الامور الخمس التي اوردت لك قبل قليل في - [00:39:58](#)

ظنني على حسب يعني التفكير القاصر انه من اهم السمات المعاصرة للعقود. اولها النقد وثانيها الاعتراف بالشخص الاعتباري في الشركات المساهمة وغيرها وثالثها مسألة التعاقد بين بالوسائل الحديثة الالكترونية والهاتفية والمرئية - [00:40:18](#) هي كذلك والرابع الشرطالجزائي والخامس الظرائب طبعا الظرائب هذى هكذا استطرد لاجل السؤال الذي جعل هذه الامور اذا فهمت هذه الامور اربع باذن الله عز وجل يكون عندك حل جزء كبير جدا من كثير من [00:40:48](#)

المعاصرة نعم بقي امر خامس هو المهم ان انا احرض على ان اذكره وهو قضية الالتزام بالوعد وهذه من سمات المعاصرة تراه البينة جدا وهو الالتزام بالوعد. الفقهاء يقولون ان الوعد ليس بملزم. بل - [00:41:08](#)

كالاجماع على ان الوعود ليست بملزمة. بل بالغ بعضهم وهو كثير كثيرون من الجمهوريين يقولون ان العقد اذا علق على شرط فانه يقع باطلا الا ان ينشأ بعد ذلك. بينما القانونيون يرون ان الوعد - [00:41:28](#)

ملزم ولذلك يسمون الوعود عقدا. وهذا ما جعل بعض المعاصرین الذين يسعون هنا لجعل الوعود ملزمات. فبحثوا عن اقوال فوجدو ان بعض المالكية وبعض الحنفية يقول بلزوم الوعود كمحمد ابن حسن وابن الشاطئ من المالكية. ثم قالوا ان هذين قالا بلزوم الوعود ديانة فنقول كذلك يلزم الوعود في - [00:41:48](#)

فيها قضاء. وهذا غير صحيح بل حكي الاجماع على ان الوعود ليس بملزم وهذا من اكبر الفروقات بين الاحكام الشرعية والاحكام المدنية في القوانين وهو ان الوعود ليست بملزمة اضرب لكم مثالا سياتينا الان بالتفصيل حكما بالتفصيل وهو عقد مراوح للامر بالشراب. هل عقد المراوح يكون ملزما او ليس بملزم - [00:42:18](#)

نقول انه ليس بملزم. ليس معنى ذلك انه باطل بل هو صحيح. لكنه ليس بملزم. فيجوز الرجوع قبل اتمامه. لكن لو قلت انه الوعد يكون فيه ملزما. فانك من حين توقع اه المواجهة في اول - [00:42:48](#)

العقد ليس لك الرجوع فيه وسيأتينا ان شاء الله بعد قليل تصير احكام هذا الوعد. اذا صارت خمسة مساء الان بالضبط هذه الخمس هي اهم المسائل حقيقة التي يبني عليها كثير من المعاملات المعاصرة وهي من الامور الجديدة التي لما اختل - [00:43:08](#) اجتهاد العلماء في بعضها صار بعض الناس ينسب للاحكام الشرعية بعض الاحكام التي يعارضهم غيرهم فيها. فبعض الناس يقول ان الوعود ملزمه بعض الناس يقول ان الشرطالجزائي ممنوع مطلقا وبعضهم يقول ان الشرطالجزائي جائز مطلقا حتى في الديون فاباحوا امورا - [00:43:28](#)

يعدها غيرهم من الديون المحمرة. مثله في التعاقد ايضا ما المسموح وغير المسموح فيه؟ وكذلك قلنا في الشركات المساهمة هل اعترف او القواعد الشرعية تعرف به ام لا. ثم النقد ذكرت لكم الخلاف هل هذه النقود عروض ام انها اثمان - [00:43:48](#) يبني على ذلك اذا عرفت هذه المقدمات الخمس والاصول المسائل الخمس وكل واحدة من هذه كتبت فيها رسائل كل واحدة من هذه الامور الخمس وانما ذكرت لك اهم المسائل في فهمها على سبيل التصوير لا على سبيل الدقة في فهم كل واحد من هذه الخبرات - [00:44:08](#)

طيب عندنا الان عدد من المسائل المهمة التي اريد ان ابين حكمها بناء على هذه الاصول وغيرها من اصول الشريعة ما الحكم فيها؟ اول مسألة عندنا من المسائل المعاصرة طبعا الخمسة ذكرتها قبل قليل هي السمات - [00:44:28](#) الجديدة في غالب التعاملات. هنا ساذكر بعض العقود هنا ساذكر عقودا واما تلك ليست بعقود وانما هي سمات اما وقواعد كافية. من

من العقود التي لا يكاد يسلم منها احد. وهو مسألة - 00:44:48

فتح الحسابات الجارية في البنوك. هل يجوز للمرء ان يفتح حسابا جاريا في بنك؟ ام لا يجوز له ذلك علما ان البنوك بعضها قد تكون بنوكا لها لجان شرعية ولبعضها - 00:45:08

قد تكون ليست كذلك بل تكون بنوكا في بلدان غير اسلامية. نقول القاعدة الشرعية عندنا وهي قاعدة مشهورة جدا ان العبرة في العقود ان العبرة في التعاملات بالعقد لا بالشخص. فان النبي صلى الله عليه وسلم - 00:45:28

باع واشتري ورهن درعه واجر علي نفسه عند يهودي واقره النبي صلى الله عليه وسلم فاكل من اجرته واستضافه يهودي فاكل من طعامه مع ان الله عز وجل حکى عن اليهود انهم يأكلون الربا والسحت - 00:45:48

ولكن لما كان عقد النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه معهم عقدا صحيحا جاز. بل ان النبي صلى الله عليه وسلم زارعهم فانه قد زرع اهل خبير على شطر على شطر ما يخرج من زرعهم وثمارهم. فدل ذلك على ان العبرة - 00:46:08

وهذا قيد مهم وهو قاعدة اصلية عندنا ان العبرة في العقود في التعاملات بالعقد وليس العبرة بالشخص وحينئذ نقول ان الحسابات الجارية ما دامت خالية من المحظورات الشرعية فانها جائزة - 00:46:28

بغض النظر ما اسم البنك وفي اي بلد. ما هي هذه المحظورات الممنوعة شرعا في الحسابات الجارية اولا كل عقد او كل حساب جار يتشرط فيه فائدة فانه يكون محرما. مثل ان يقول البنك اودع عندي في حساب جار - 00:46:48

وساعطيك فائدة قدرها كذا وكذا في كل شهر. اذا لم تحرك المال. نقول هذا محرم لا يجوز. لانه اشترطت هذه الفائدة. اذا قال لك البنك انا لا اعطيك - 00:47:18

فائدة مئوية وانما اعطيك جوائز وانما اعطيك جوائز فكل كل من يودع عندي يعطيه جائزة سنوية او شهرية. نقول ايضا لا يجوز. الفرق بين هذه والسابقة الاولى معكم ستعطى؟ والثانية مجھولكم ستعطى؟ لكنك ستتعلم انك ستأخذ فائدة على اقرارك. لان العلماء يقولون ان - 00:47:38

الحسابات الجارية انما هي من باب الاقراض للبنك. فهذا من باب الاقراض له لانه ينتفع بماك. فحينئذ ليس سلك هذا الشيء طيب بعض الناس يقول ان البنك يقدم لي خدمات فيعطيوني - 00:48:08

بطاقات لسحب من الاجهزة الالي تي ام مثلا. يقدم لي دفتر شيكات. يقدم لي مبني وموظفي يكون محاسبا لي. نقول ان كل هذه جائزة لان هذه الخدمات التي قدمها لك هي في مقابل - 00:48:28

استيفاء الدين لان ما كان في حال استيفاء الدين لاجل ان يسدده لك ويعطيك اياه المصلحة لك ما مشتركة فتكون اذكي السفتجة. اذ ما كان من المنافع في الدين يكون متعلقا بصفة الاستيفاء للدين فانه - 00:48:48

يكون جائزا اذا هذا المثال او المسألة الاولى عندنا وهو الحساب الجاري نقول ان الحساب الجاري قرض والقروض تجوز للبنوك لانها جائزة بشرط الامن من شبهة الربا وعرفنا بعزم الامثلة المتعلقة - 00:49:08

شبهة الربا التي قد توجد احيانا في بعض الحسابات الجارية الموجودة في بعض البنوك الامر الثاني من التعاملات المهمة التي يحتاجها الناس كثيرا وهو ما يتعلق ما يسمى بالبطاقات الائتمانية. والبطاقات الائتمانية هي اللي تسمى - 00:49:28

يعني سواء كانت باي شركة في العالم بغض النظر ما اسمها فال فكرة فيها واحدة. كيف يكون تعامل هذا بطاقات اختصر لك جدا فيها. كان بوده ان يكون هناك سبورة لكن يعني حتى لو كانت قد لا استطيع اليوم لاني متعب بعض الشيء - 00:49:58

فكرة البطاقات هذى الائتمانية وهي الالغبل يتعامل بها الان. قل قل من الناس من لا يتعامل بها. ويجب ان نفرق بين البطاقات السحب العادية هذه ليست بطاقة ائتمانية. وان قلب احيانا في بعض الصور لتعامل معين الائتماني - 00:50:18

وبين البطاقات الائتمانية الاولى اجهزة بطاقات سحب التي كل من كان له حساب في البنك يعطى اياها. الثانية لا هي طاقات ارضية والالولى بطاقات السحب العادية هذه البطاقة الاستيفاء المال الذي لك عند البنك - 00:50:38

البطاقات الائتمانية او القرضية فكرتها باختصار. ثم سنقول كيف يكون طبيعة التعامل فيها؟ فكرته باختصار. ان الشخص يكون له

حساب بالصفر. يعني لا يكون دائننا للبنك. يسمح له البنك ان يفترض - 00:50:58  
مبلغا ماليا ثم يسدد هذا المبلغ. ان تأخر في سداده فانه تحسب عليك فائدة ولذلك فان بطاقات الائتمان سميت ائتمانا لانه من باب الضمان. عنك. وبعدهم يسميه بطاقات افتراضية لانك تفترض بواسطته - 00:51:18

ولا مشاحة في الاصطلاح. كيف يكون عمل هذه البطاقات؟ باختصار. هذه البطاقات يتعاقب بها اربعة ليست نعم العميل انا وانت والبنك والشركة الام كشركة فيزا مثلا او غيرها. والتاجر فهي علاقة بين اربعة اشخاص. ما الذي استفده انا - 00:51:38

وما الذي يستفده البنك والشركة والتاجر؟ انا استفید امران الامر الاول اني اشتريت شيئا من غير ان ادفع في اليوم لكن يلزمني ان ادفعه ان ادفع المبلغ بعد اسبوع او شهر وقد يكون اكثر من ذلك. فانا استفدت تسهيلات - 00:52:08

من حيث السند الفائدة الثانية لي وهو الامان فان في كثير من الاحيان لا تستطيع ان تشتري عن طريق النقد بل وقت الان صعب الشراء عن طريق النقد في اشياء كثيرة منها التعامل الالكترونية. فالذى سيسأل عن طريق - 00:52:28

لابد ان يتعامل معها اما طريقة بطاقة ائتمانية او عن طريق السداد البنك وليس كل الشركات تعامل عن طريق نظام سداد الموجود في الحسابات الجارية. ولذا فانه يسهل لك التعامل مع الامان. في كثير من البلدان لا - 00:52:48

منك اللي يخوف السرقة وخوف التزوير. هذا بالنسبة للفرد يستفيد البطاقة من البطاقة هذا الشيء. اي البطاقة ائتمانية بالنسبة للتاجر ما الذي يستفده؟ التاجر يستفید انه سياتله زبائن اكبر ولن يقتصر زبائنه على الذين يملكون النقد فيشترون منه بل سياتله الذي معه النقد والذي سيفترض من البنك ليسجل - 00:53:08

فاستفاد عددا اكبر من الزبائن فجاءه زبائن اكبر. التاجر ما الذي سيسأل عنه؟ سيسأل التاجر البنك ما الذي سيسأل عنه؟ البنك سيسأل منك او سيسأل منك ومن التاجر ثلاثة امور يأخذ نسبة من قيمة المبيع فانك اذا اشتريت بالف البنك يسدد له تسع مئة وتسعة وتسعين او ثمانية وتسعين - 00:53:38

ويأخذ اثنين او ثلاثة بالمئة له. من قيمة البيع يأخذها له هو. اثنين يأخذ منك رسوما تدفعها كل سنة ثلاثة يأخذ منك فوائد عند تأخرك في السداد. هذه الامور الثلاثة يأخذها منك - 00:54:08

من التاجر الارباح العالية رسوم منك رسوم سنوية اضافة للفائدة عند التأخير في السداد اضافة ثالثا الى جزء من من ثمن المبيع يأخذ من التاجر. فيقتطعه من المبلغ الذي يسدد للتجار. هذه يقسمها البنك مع الشركة - 00:54:28

الام التي يكون دورها فقط الضمان انها تضمن ولا تقدم نقدا وانما تضمن بجاهها وعلاقتها وطريق وطرائقها في سبيل. اذا هذا هو الربح او هذا هو التعامل في البطاقات ائتمانية - 00:54:48

التي نسميها كارد وهي مشهورة الان اغلب الناس معه هذه البطاقة. وقل ما بنك لا يخرج لك مثل هذه البطاقة. ما حكم التعامل بهذا البطاقات هل هو جائز ام لا؟ نقول ان البطاقات ائتمانية اكرر مرة اخرى البطاقات ايش؟ ائتمانية ليست البطاقات - 00:55:08

السحب من الصراف. وانما هي بطاقات ائتمانية. هذه البطاقات ائتمانية تستخدم استخدامين فقط اما بسحب النقد فيكون دورها مثل دور طاقات الصراف تماما تدخلها بجهاز الصراف الالي فتخرج لك نقدا. وان لم يك لك حساب في البنك ربما. او عندك مال في البنك - 00:55:28

والفائدة الثانية او الطريقة الثانية في الاستخدام انك تشتري بها من نقاط البيع سواء كانت محلات او خدمات كالفنادق او عن طريق الانترنت. اذا هذه البطاقات تستخدمها عن طريقين اما سحب نقد اواما ان يكون عن طريق نقاط البيع بالبطبيط - 00:55:58

طيب بس لمعرفة كيفية الاستخدام يبني عليه الحكم هل هي جائزة ام لا؟ نأتي البطاقات ائتمانية انظر معى رکز معى كيف يكون البطاقات ائتمانية لها ثلاث صيغ وان شئت قل اربع لكن الرابعة نادرة جدا - 00:56:28

لكن اذكرها من باب الفائدة. في الغالب انه لا يوجد خروج عن هذه الرابع. قد يكون تلفيق بينها. قد يكون زيادة بعض القيود لكن في الغالب انها لا تخرج عن اربع صيغ. اول صيغة وهي ما يسمى بالطريقة التقليدية - 00:56:48

التي يعملاها اغلب البنوك في العالم. هل سمي الطريقة التقليدية؟ كيف؟ يقول يا زيد معاك البطاقة التي اصدرها لك البنك تشتري بها في كل شهر بمبلغ عشرة الاف مثلا ولك ان تسحب بها في كل شهر خمسة الاف - 00:57:08

نفيا طيب في مقابل انك اذا تأخرت في السداد شهرا كاملا حسبت عليك فائدة واحد بالمئة واثنين بالمئة. نقول التعامل بالطريقة التقليدية حرام. سحبا للنقد بضاعة لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن عقد الربا وان لم تبذله - 00:57:28  
لعن الله اكل الربا وموكله وكاتبه. بمجرد كتب الربا ورضاك به حرام وهذا من ربا الديون الذي يجري في النقود. هذى الطريقة التقليدية وهي حرام. حتى لو ما تأخروا. حرام. الطريقة التقليدية - 00:57:58

موجودة في اغلب بنوك العالم هذى لا تجوز. الطريقة الثانية وهي التي يقول لك يعني نادر ليست لي ولا لك. هذا للتجار غالبا في بعض البنوك يقول خذ هذه البطاقة واشتري بها واسحب بها ولم احسب عليك فائدة هذه نادرة جدا - 00:58:18  
تصدر في بعض البنوك هنا ولكن ليس لاحد الناس وانما لمن عنده ملاءة. فيتحمل البنك كلما يترتب عليها من اثار يدفعه هو في مقابل ان فلانا الذي عنده هذه الاموال تبقى امواله عندي. الصورة الثالثة وهو - 00:58:38

وان تكون هذه البطاقات مغطاة قبل الاستخدام. قلت لكم قبل قليل ان هذه البطاقة يصدر لك فيها حساب شهري. ادخل على موقعك في في في البنك ستتجد انك اذا اخرجت هذه البطاقة حسابك فيها بالصفر. فاذا - 00:58:58  
اشترت اصبح الحساب بالسابق ثم بعد ذلك تسدد لانه بالسابق هو البنك يكون دائنا لك ان اشتريت او سحبت لها لكن ان كنت قد سبقت دفعت وغطيت المبلغ قبل الاستخدام. كيف تغطي المبلغ قبل الاستخدام - 00:59:18

هناك بطاقات مثل بطاقة الاتصال تشتريها مرة واحدة بالف بخمسمئة ريال تستخدماها فاذا انتهت كسر بطاقة لا قيمة لها هذه فيها ميزة اتنا ان الناس يقولون استخدماها في النت. لاجل اذا سرق رقمك فيها ما يهمك. فدائما - 00:59:38  
لا تستخدم بطاقات مفتوحة من باب الامان وانما استخدم التي تكون لها حد معين ثم يلتغي رقمها لاجل لا تسرق الارقام السرية والمعلومات التي فيها. هذى البطاقات المسبقة للدفع فاننا نقول اذا كانت مسبقة للدفع. لاستخدام المرة - 00:59:58  
اول استخدام متعدد ان تأتي وتقول ساشتري فيها بالفين قبل ان تشتري تحول فيها مبلغ الفين ريال ثم الالفين ريال.  
اذا المغطاة لها صورتان اما مرة واحدة وترمى او تغطيها في كل شهر. كل شهر تغطيها - 01:00:18  
او في كل قبل استخدام تغطيها. تزيد ان تسافر قبل ان تسافر تتوقع ان مشترواتك بعشرة فتحطيها بعشرة. نقول المغطاة يجوز استعمالها في الشراء ويجوز استعمالها كذلك في السحب مع انه يقولون ان السحب لا يمكن ان تسحب الا وتخصم عليك عمولة حتى وان كانت مغطاة لكن افضل والافضل - 01:00:38

قول لك خروجا من الخلاف في المسألة الا تسحب بها نقدا وان كانت مغطاة. وانما تستخدماها في المشتروات فقط. خروجا من الخلاف القوي في المسألة هل يجوز ذلك ام لا؟ لانها من باب الرسوم والمفروض اني ذكرت الرسوم في السمات المعاصرة للمالية يعني الاسلامية الجديدة - 01:01:08

طيب الحالة الرابعة الدعوة الاخيرة في البطاقات الائتمانية وهي البطاقات التي تكون مربوطة بالحساب الجاري هذى اذهب لاي بنك ويكون عندك حساب جاري فتقول اذا اخرج لك بطاقة ولو تقليدية - 01:01:28

تقول له غطها لي بنسبة مئة بالمئة. فنقول ان هذه بطاقة. الائتمانية اذا كانت مربوطة بالحساب الجاري يجوز الشراء بها من نقاط البيع. ولا سحب النقد بها. لانك انسحببت نقدا فسيعطيك مبلغا بفائدة لان سحب النقد مباشرة تحسب عليك الفائدة - 01:01:58  
بخلاف الشراء من نقاط البيع فانه يحسب فيها بعد شهر. فاذا ربطتها بالحساب الجاري سدد قبل وجود الفائدة عليك في المشتروات بخلاف السحب بالنقد فانه تحسب عليك الفائدة قبل سدادها. ومتى يجوز الشراء ان نقضي بها بشرطين؟ الشرط الاول ان تكون - 01:02:28

مربوطة بنسبة مائة بالمائة بالحساب الجاري ليس بخمسين ولا اقل ولا اكثر والامر الثاني ان تكون ملائتها وحدتها الائتماني متناسبة مع دخلك فلو فرضنا ان رجلا راتبه ستة الاف يجعل حد الائتماني دون السنة. فمن حين ينزل راتبه الشهري - 01:02:48

ان الرواتب تنزل يوم سبعة وعشرين اظن. يوم سبعة وعشرين والكهرب ثمانية وعشرين. نعم. اليوم سبعة وعشرين نزول الرواتب فتقول يوم سبعة وعشرين تطبع امرا مستديما عند يوم سبعة وعشرين خصم جميع المشتريات التي اشتريتها بهذه البطاقة من حسابك الجاري. حينند نقول يجوز - 01:03:08

الشراء بها ولا يجوز سحب الكاش. اذا ملخص الكلام اللي كان ينتقل مثل الذي بعدها. ان البطاقات الائتمانية هي بطاقات قرضية. هذه البطاقات الفرضية لامرين للشراء من نقاط البيع وسحب النقد بها. لها اربع صيغ. صيغ حلال وصيغ - 01:03:28

حرمه فالصيغ المحرمة هي التقليدية وهي التي تعطى مهلة للسداد مدة شهر فان اخرت السداد عن شهر حسبت عليك فائدة. وهذه حرام مطلقا وان سدتها قبل انتهاء الشهر. الصيغ الجائزة - 01:03:48

اذا كانت مربوطة بالحساب الجاري فيجوز الشراء من نقاط البيع ولا يجوز سحب النقد بها. والحالة الثانية اذا كان اه مغطاة تغطية سابقة. فرق بين الربط وبين التغطية. اذا كانت مغطاة تغطية سابقة قبل - 01:04:08

البدء بالشراء فانه يجوز الشراء بها ويجوز وان كان خلاف الاولى سحب النقد بها هذه هي الحالات المتعلقة بالبطاقات الائتمانية. المسألة الثانية عندنا وهي المسألة المهمة وهي مسألة الديون من - 01:04:28

وهذه التي قلما يوجد شخص يسلم منها والاحصائيات الرسمية تقول وهذا بنشوف قبل سنتين او ثلاث ان في المملكة اكثر من ستة وثمانين بالمئة من الناس عليهم قروض ويعانون القروض قروض البطاقات الائتمانية وقروض التمويل اللي سندكره بعد قليل. للبطاقات الائتمانية اي واحد البنك الحين تكون - 01:04:48

في الجامعة يدق عليك البنك يقول صدرت لك بطاقة ائتمانية فيحسب عليك دين فتدخل في قائمة من عليه الديون. التمويل ما معناه طبعا او قبل ان نبدأ بالتمويل الذي سيأخذ من عقود مع البنك المعاملات الشرعية نوعان اما - 01:05:18

تمويل او تورق. غير هذين العقددين هو محظوظ. فالقروض فالقروض التي تكون بفائدة لانها ربا ديون وهي واضحة. اعطيتك عشرة لترد لي عشرة ومية. عشرة الاف ومية وكلما تأخرت في شهر فان عليك فائدة عقدية بقدر كذا وكذا. لا شك ان في هذا محظوظ - 01:05:38 اما العقود الجائزة التي تأخذ منها اموالا من البنك فكل الصور الموجودة في البنك واحدة من الثندين اما تمويل واما ما تورك غير هذه العقيدة لا يوجد. لا يمكن ان البنك يعطيك واحد من غير هذين الاثنين ابدا. ابحث عن اي صيغة اخرى لن تجد الا هذين الامررين. اما - 01:06:08

اما تورق. نأخذ على سبيل الجملة ما الفرق بين الاثنين؟ ثم نأخذ اهم المسائل المتعلقة بالصورتين. المسألة الاولى ما الفرق بينهما؟ التمويل هو ان البنك لا يعطيك نقدا وانما يعطيك عروضا فيعطيك بيتا سيارة بطاقة - 01:06:28

اما التبرك فهو ان يعطيك نقد. ليس على هيئة الطريقة التقليدية انما بتركيب عقددين في عقد واحد. هذا الفرق بين التورق وبين التمويل. ايها اسلم شرعا لا شك ان التمويل اسلام. ولذلك فان الحدود والقيود الشرعية على التمويل اقل. فمن اراد منا ان يأخذ من البنك - 01:06:58

استدانة ما نسميه قرضا وانما نقول استدانة فليستدم عن طريق التمويل. يشتري سيارة ليستخدمها يشتري بيتا ليسكنه او يستثمره يشتري بضائع ليتاجر بها مباشرة. هذه الاسلام. واما التورق نتكلم عن بعد قليل بعد ما ننتهي من التمويل فهو انك تتعاقد مع البنك بطريقة معينة ثم يسلفك البنك مبلغا ماليا - 01:07:28

هذا المبلغ المالي تتصرف به كما شئت. هذا الفرق بين التورق وبين التمويل. وانا اتكلم عن الصيغ الشرعية فقط. ولا اتكلم عن التقليدية فقد قلت لكم ان الطريقة التقليدية ان يعطيك مالا بفائدة يعني قرظ بفائدة فانه الاصل فيه التحرير والمنع الا ان يكون عن طريق - 01:07:58

التورق طيب التمويل يعني ان البنك يعطيك سلعة كبيت او سيارة اشهر طريق التمويل طريقان ساذكرهما الان. هذان الطريقان هما المراحة للامر بالشراء والثاني الايجار المنتهي بالتملك او سمه الايجار مع الوقت - 01:08:18

وعدي بالتملك سمه اي اسم شئت. لا مشاحة في الاصطلاح. سندكر هذين الامررين مع بيان حكمهما. مع الملاحظة ان الاصل وهذه

قاعدة مهمة لنا ان الاصل في الاحكام الجواز. والاصل انك مهما امكنا مهما امكنا - [01:08:48](#)

ان تصحح عقود الناس وتحملها على المحمول الصحيح فصححها. واحملها على هذا المحمول الصحيح. ولذلك ذكر بعض اهل العلم وهو [الشيخ تقى الدين ان بعض الناس جعل قواعد في المعاملات جعلت على الناس شدة وحرج فجاء مع - 01:09:08](#) بهذه العقود فجعلتهم يتحيلون بادنى الحيل بالتعامل بهذه العقود. فنحن نقول نذهب للايسير بشرط وجود الدليل وانضباط القاعدة فيه. فلنذهب للايسير لشكله. ولا نذهب للايسير لكونه ايسير. وانما باعتبار الشرعي ولذا فان التشديد كل احد يحسنه. فقد روى محمد بن طاهر القميصاني في كتاب السماء. ان سفيان - [01:09:28](#)

قال الاحتياط كل يحسنه. ولكن الفقه هو الرخصة من الثقة. الرخصة وهو التسهيل ليس من احد الناس. فكل الناس وخاصة في هذا الوقت كل يريد ان يستطيع ان يقول لك يجوز يجوز. ولكن ان يكون من ثقة اي مبنيا على قواعد واصول. منها الاصول التي تكلمنا عنها في الدرس الامس - [01:09:58](#)

نبدأ في التمويل وهو المراقبة اول صيغة تمويل وهي عقد المراقبة للأمر بالشراء. صورته صورة هذا العقد او قبل ان نتكلم عن [الصورة هل نأخذ جزئياته؟ المراقبة هو ان يأتي رجل لآخر فيقول هذه السلعة - 01:10:18](#)

اشترتها بخمسة وسبعينها عليك بستة. فيزيد فيخبره بثمن الشراء ويخبره بثمن الربح بقدر الربح ولذلك يقابل يعني عكس المراقبة مقابل المراقبة بمعنى عكس المراقبة المواظعة فيقول اشتريته بخمسة وسبعينها لك باربعة. لكن في الغالب في البنوك لا يتعاملون إلا بالمراقبة. بيع المراقبة - [01:10:38](#)

المجرد من غير الوعد بالشراء. يقول العلماء هو من اطيب البيوع لأن فيه صدق ان تقول هذه السلعة دخلت علي بخمسة وسبعينها لك [بسنة. فالمشتري يكون واثق بك ما اشتريتها. ومقتناع بالربح الذي ربح - 01:11:08](#)

فيدخل على ثقة وعلى يقين بالتعامل معك حينذاك. للأمر بالشراء بمعنى انه يقول هذه السلعة ليست عندي لكن ماذا تريد ان اشتري لك فساشتريه لك بخمسة وابيعه عليك بستة. اذا المراقبة ان كانت السلعة عنده فهي مراقبة فقط دخلت علي - [01:11:28](#) خمس اسابيع وعليك بستة للأمر بالشراء ان يقول السلعة ليست عندي. ساشتريها بناء على امرك. بخمسة ثم ابيعها عليك بستة هذى المراقبة بالامن والشراء هي التي عليها ثلاثة ارباع شغل البنك الاسلامية - [01:11:58](#)

اهم عقد عندهم هو بيع المراقبة للأمن بالشرع. ثم يتفرع عنه التبرؤ الذي سنذكره بعد قليل ان شاء الله ما حكم هذه المعاقدة؟ نقول من حيث الصحة هي صحيحة. وان كان بعض اهل العلم منع منها - [01:12:18](#)

كمالك فان مالكا يقول من قال عندي خمسة ماذا اشتري لك بها؟ لابيعها لك بستة يقول هي حرام. لأن الامام مالك كان يشدد تشديدا [كبيرا في الحيل بين مذهب احمد يشدد لكن يقول - 01:12:38](#)

فرق بين العقود المحرومة لذاتها والعقود المحرومة لغيرها. فما حرم لغيره فقد يباح بعض الصور التي فاجعل العقد في ظاهره مباح لكن لما امن ما يفضي اليه جاز. الم يقل النبي صلى الله عليه وسلم بيع الجمع بالدرارهم واشتري بالدرارهم - [01:12:58](#) هذه ليست حيلة وانما هي طريقة شرعية. لأن الفضل كما تقدم معنا في درس الامس. يعني بيع ربا الفضل هو من العقود المحرومة لغيرها لا لذاتها بينما ربا الجاهلية لا يجوز التحايل عليه وحرمنا بل الشارع حرم بيع عينه فهي حيلة عليه بينما الربا الفضل لما - [01:13:18](#)

لم يكن مقصودا بذاته جاز تغيير الشكل. فيكون حينئذ معاقبة جائزة على لسان النبي صلى الله عليه وسلم. هذا يعني الفروقات عند [الحنابلة والمالكية في مسألة الحيض. العجيب ما هو؟ ان ما لك يقول المرء هذه - 01:13:38](#)

المراقبة للأمر بالشراء حرام. وقلت لكم نص الامام المالكي. ثم يأتي بعض المعاصرین فيقولون ان مالك يلزم بها. هو يقول حرام كيف يقول انه ملزم بها بأنهم لثقوا بين قوله او قول بعض اصحابه ان الوعد ملزم ديانة وبين هذا العقد الذي هو من اجزاءه - [01:13:58](#) اه قضية البعض. نقول ان هذا العقد جائز. لكنه ليس بملزم في ابتدائي معنى ذلك ان من عقد عقد المعاومة فقال اشتري لي هذه السلعة بخمسة ثم ساشتريها منك بستة هنا يكون مواعدها ليس بلازم. لحين انشاء العقد الثاني. بعد شراء البنك للسلعة - [01:14:18](#)

تم يعاقب معك عقداً فيبيعها لك بستة حينئذ يصبح ملزماً. ولا نقول انه باطل لأن عدم الصحة احياناً يجعل العقد غير لازم واحياناً يجعل العقد باطل. مثل عقد الربا. ارجو - [01:14:48](#)

ان تكون واطحة اذا عقود المراقبة للامر نقول هي صحيحة لكنها ليست بملزمة لحين انشاء العقد الثاني. ولذا فان بعظام البنوك عندها جميلة. يعني لا ادري عن مشروعيتها. للتخلص من قضية الالزام وعدمه. ماذا يفعلون؟ تأتي انت تشتري منهم بيتك - [01:15:08](#)  
بخمس مئة الف مثلاً. فيوقعون معك اولاً شرط معاقدة مواعدة ثم يذهبون ويشترون هذا البيت بخمس مئة ويقولون لصاحب البيت  
بيتنا وبينك خيار شرط وختار الشرط هو اننا نقول مدة شهر اذا لم نعطيك الثمن فانه آآ - [01:15:28](#)

ينفسخ العقد بينما به حق خيار الفسخ فيكون حينئذ يجعل الوعد ليس ملزماً. طبعاً يرتبون عليك رسوم يسمونها رسوم ادارية وهذا  
الرسوم الادارية ساتكلم عنها بالتفصيل ان شاء الله في نهاية اه درس ليوم بمشيئة الله عز وجل - [01:15:58](#)  
المقصود من هذا كله ان هذه عقود المراقبة الامر بالشراء هي ما ذكرت لك وهي من عقود التمويل. فهي من عقود التمويل وهي من  
اهم عقود التأويل وقيودها ما ذكرت لك قبل قليل. النوع الثاني من عقود التمويل الموجودة عند الناس - [01:16:18](#)

وهو الايجار المنتهي بالتملك. وعقد ايجار منتهي بالتملك هو في الحقيقة مأخذ من النظام الفرنسي. وليس موجوداً في اي اه دولة  
عربية في النظام عندهم اساساً. ولذلك اذا اردت ان تفهم هذا العقد فارجع لمن تعامل به ابتداء - [01:16:38](#)

مختصون بالقانون الفرنسي المدني يقولون ان الايجار المنتهي بالتملك عندهم يعتبر عقد بيع وليس عقد على المنافع وفرق بين  
الامرین وان سمي بهذا الاسم. ولذا فاننا نقول ان الايجار المنتهي بالتملك عقد صحيح. وهو عقد بيع مع رهن - [01:17:08](#)  
السلعة من محل العقد. فالسلعة مرهونة. واما الحقيقة العقل فهو بيع للعين وهذا هو الذي فهمه الذين انشأوا هذا العقد وابتدأوا لانه لو  
جعلتها اجارة محسنة فقط فانه يترب عليه بعض المحاذير. فكيف يكون العقد اللازم وهو عقد الاجارة؟ يترب عليه الزام -  
[01:17:28](#)

بما هو جائز وهو الوعد. لا يمكن الالزام بالوعد من جهة. ثم كيف يكون الوعد او التملك معلقاً على شرط. ففيه بعض اشكالات  
الشرعية اذا جعلته اجابة. لكن نقول الايجار - [01:17:58](#)

تملك بسيارة او لبيت صحيح ولكنه مباشرة يقلب الى كونه بيعاً مع رهن السلعة. يعني ان لم تسدد تباع السلعة ويؤدى بها باقي الدين  
من هذه الايجار التمويلية. ولذلك تسمى بالايجارة التمويلية. من اثار - [01:18:18](#)

يعني قضية التفريق انها العقد ايجار بيع ولا ايجارة؟ المشكلة الاخيرة التي صامت. البنوك تقول انا اقرض الناس اموالاً كبيرة جداً فان  
اقررت على سبيل البيع وهو المربح للامر بالشراء تجب الزكاة في كل القروض. وان اقرظتهم - [01:18:38](#)  
بالايجار المنتهية بالتملك فان اموال الايجار لا زكاة فيها. فكانوا يتحيلون على الزكاة بهذه الطريقة. ثم ولما تبيّنت ان هذه حيلة نقول  
تجب الزكاة على جميع الديون التي في حقيقتها او او سميت باجارة من طيب التملك لان هذه ليست من باب زكاة المستغلات وانما  
هي من باب زكاة - [01:18:58](#)

اعيان هذى صدرت قبل اسابيعين وثلاثة لما رأيتم البنوك وجبت زادوا عليهم في الزكاة الشرعية لانهم كانوا يتحيلون فيقولون نحن  
ندين الناس مليارات من باب التأجير اي تأجير يا شيخ انت البنك ممنوع من التملك الا بتحايل نظام - [01:19:28](#)  
في الحقيقة انه ليس ليس تأجيراً وانما هو في الحقيقة انه بيع للعين. وذاك الان عشب استقر الامر الان شبهه ولا اقول استقر على ان  
الاجارة انما هي الايجار المنتهية بالتملك انما هي بيع مع رهن السلعة. ولذا نقول فان الايجار المنتهية بالتملك هي بين - [01:19:48](#)  
اه بقى عندنا اه نصف ساعة على الاذان اه تريدون ان نكمّل او نقف؟ نرتاح قليلاً؟ نكمّل ان شاء الله بعد الصلاة اه بقى اقل من ربع  
الدرس ان شاء الله نكمّله بعد الصلاة باذن الله عز وجل - [01:20:08](#)

عند هذا الحد اسأل الله عز وجل للجمع التوفيق والسداد وان يرزقنا علم النفع والعمل الصالح وصلى الله وسلم على نبينا محمد. اللي  
كان في خمس دقائق فقط يتعلق بالماضي عشان الاسئلة تتعلق في خمس الى سبع دقائق سم شيخنا - [01:20:28](#)  
نعم. اه الان عن طريق السحب النقدي هذا سحب البطاقات عندما تسحب عن طريق شركة مدى هذى الان سميت شركة اللي هي

01:20:48 بطاقات سواء في داخل المملكة او في خارجها يقتطع مبلغ مالي -

هذا المبلغ المالي يذهب الى ثلاثة اشخاص. جزء منه يذهب الى البنك الذي سحبته منه. وجزء يذهب الى الشركة التي تقوم على هذه البطاقات سواء كانت فيزا او كانت مدي او سبان او هذى الشبكة السعودية مدرى شسمها الشبكة الخليجية لا اعرف اسمها الان -

01:21:08

والجزء الثالث يذهب الى البنك المركزي كعمولة له. هذه الامور الثلاث هل يجوز فيه سواء انت بذلتها او تحملها البنك عنك نقول انه يجوز. لأنها في بانها مال في مقابل استيفاء الدين. تكون مثابة الاجرة كانه نقل لك - 01:21:28

هذا المال للمحل الفلاحي ولو كانت بالنسبة. الظاهر انها تجوز مطلقا. سم شيخنا استثمر السيارة السيارة. نعم. هذا هذا يسمى شرط فاسخ. نحن نقول في اخر الدرس الماضي لكن استعجلت في اخره لاجل وقت - 01:21:48

ان فسخ العقد يجوز ان يعلق على عوذه. ثبت ان عمر رضي الله عنه اجاز بيع العربون من مفردات الامام احمد انه يجوز اخذ العربون على فسخ العقد. فسخ العربون ما هو؟ الذي قررها بالرجب وهو - 01:22:18

صحيح والاقرب للقواعد ان العربون هوتعليق الفسخ على عوض. فحينئذ فينكم شرط الخيار شرط ثلاثة اشهر ان لك حق الفسخ وهذا الفسخ في مقابل عوذه ونحن نقول كما قرب رجب وهذا اللي تنطبع به - 01:22:38

اصول انه يجوز تعليق الفسخ على عوذه. فتقول سافسخ هذا العقد في مقابل اني سادفع لك مبلغ كذا وكذا اللي هو ايجار ثلاثة اشهر مبلغ كذا وبناء عليه تنطبع قاعدة العربون. ولذا فان الجمهور خلاف مذهب الامام احمد يبطلون العربون - 01:22:58

ويستدلون بحديث نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع العريان وفي لفظ نهى عن بيع العربون. نقول لفظ العربون هذه لا تثبت وانما الثابت انها بيع العريان. والمراد ببيع - 01:23:18

بيع الحاضر بالبادي. واما العربون الذي نتعامل به الان فهو تعليق للفسخ على عوض. فهو جائز. ومنها هذه الصورة في الايجار المنتهي بالتملك نعم اذا كانت الجميع وليس مشروطة فقد يتتساهم فيها نقول قد - 01:23:28

وقد اذا دخلت على الفعل المضارع تقيد التقديم. وقد تقيد التكثير. هذه في من بعض البنوك سؤال الشيخ يقول ان بعض البنوك تجعل سحبا سنويا عندهم الف حساب عشرة الاف حساب ينتقون منها حسابا ويسحبون لها جائزة. نقول هذه - 01:23:48

ليست للعموم ثانيا ان الشخص لم يدخل في البنك لاجل هذا السحب وانما جاءه تبعا لبعض الناس يتتجاوز وان كان مذهب احمد لا يجوز فانت تعلمون ان مذهب احمد طبعا لم نذكرها هذه لكن تعرفون في كتاب القرض انهم يقولون ان الديون اما ان يكون سببها

القرض - 01:24:08

او غير القرض. فان كان سببها القرض فلا يجوز اخذ اكثر من القرض. وانما يجوز استيفاء افضل منه صفة. فان النبي صلى الله عليه وسلم اقرضه رجل بكرة. فلما اراد النبي صلى الله عليه وسلم قضاءه لم يجد بكرة - 01:24:28

وانما وجد بكرها رباعيا فقال خيركم قضاء اي من حيث الصفة. واما الدين اذا كان سببه غير القرض كأن يكون بين او اجارة او ضمان متلفات فيجوز عند وفائه الزيادة فيه قدرها. فعليك عشرة - 01:24:48

تردها خمسة عشر. فانا قلت لك مذهب احمد يحتاط في القروض لان كل قروض جر منفعة فهو ربا فيمنع من هذه الصورة. لكن قد يقال بجوازه بناء على رأي بعض اهل العلم في المسألة. وان كان الاحوط تركه ان لا يأخذها - 01:25:08

لا في في حسابات سأتكلم عنها بعد قليل واتسمى الحسابات الاستثمار. يوجد في بعض البنوك لن اسميها عندهم حساب يسمونه حساب المضاربة. تودع فيه راتبك وتستخدم تسحب ويعطونك فيه فائدة ستتكلم عنها ان شاء الله بعد الصلاة في حسابات -

01:25:28

استثمارية ما الذي يجوز وما الذي لا يجوز؟ لكن هاي ترغيبية بعذ الناس يقول لك انا بنك اجعل هذى الجائزة انا قلت لك الاحوط آآ الا يأخذها لان مذهب احمد المن منها مطلق لانها قرض وقد قلنا ان كل الحسابات الجارية قرض ولكن - 01:25:48

قال فيه قوله متجه وقوى بجواز اخذها. الرز بيجيني ما بعد جانا. بيجيننا نبيع الرز بعد شوي بعد الصلاة مباشرة اللي هو التورق هنا

باقي عندنا التورق ومسألة ثانية وثلاث اخريان بعد الصلاة ان شاء الله بس احتاج استراحة قريبا سم شي - [01:26:08](#)

اخر سؤال ما بقي على البذلة عشر دقائق وربع. طيب بالنسبة لزكاة الديون بسرعة لن اجيب يعني بتفصيل. نقول ان الدين المسألة فيها خلاف جدا. و Zakat of the debts until he said - [01:26:28](#)

الشافعي رحمة الله تعالى لا يوجد حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في زكاة الديون وإنما هي أقوال الصحابة. كقول علي رضي الله عنه في زكاة المال الظمار وفي غيره. ملخص القول في هذه المسألة إن الرجل إذا كان له دين على غيره. فرق بين أن يكون - [01:26:48](#)

لك دين على غيرك وبين أن يكون عليك دين. إذا قلنا زكاة الدين فنقصد به الدين الذي لك على غيرك. أما الدين الذي عليك نسميه هل الدين يمنع الزكاة أم لا؟ إذا دائماً إذا قلنا زكاة الدين يعني به الدين الذي لك. لا الدين الذي عليك - [01:27:08](#)

الذي عليك نسميه هل يمنع الدين الزكاة أم لا؟ إذا من كان دائماً لغيره هل يذكر دينه أم لا؟ نقول نعم يذكر الدين سواء كان الدين مؤجلاً أو كان الدين معجلاً. يعني حال. سواء كان الدين بسبب قرط أو بسبب بيع. يذكر كل - [01:27:28](#)

سلام، إلا في ثلاثة في ثلاثة حالات. فإنه لا يذكر الدين من قبل الدائن لا يذكره. ما هي الحالة ثلاثة الأولى إذا كان الدين على معاشر لا يستطيع السداد - [01:27:48](#)

الحالة الثانية إذا كان الدين على جاحد ولا بينة والثالثة إذا كان الدين على مماطل مطلباً لا يستطيع به السداد يجمع الثلاث ان نقول إذا كان الدين على مليء. لأننا نقول كما تعلمون في كتاب الحوال نقول المليء ثلاثة أنواع مليء بماليه - [01:28:08](#)

الخروج المعاشر مليء بوجه لسانه و فعله بدنده وهذا هو غير المماطل إذا إذا كان الدين على مواطن على جاحد ولا بينة فإنه حينئذ لا يذكر. هل يذكر مرة واحدة إذا قبض؟ هذا قول المالكية وجوباً - [01:28:38](#)

والمفتي به استحباباً مفتاة من عند الشيخ عبد العزيز بن باز أنه استحباباً لا وجوباً. غير هذى الدين الثالثة يجب أن تذكرها ولو كانت مؤجلة كل سنة تؤديها واحد يقتسط على الناس كل سنة تذكر الدين. نعم يجوز لك أن تؤخر الزكاة حين قبض المال لكن يجب عليك الزكاة كل سنة - [01:28:58](#)

كل سنة كل سنة أنا عندي مئة ألف اشتريت بها سيارة فاقرضتها لآخر ليس اقرضت وإنما دينتها لآخر بمئة وخمسين هذه السنة أذكر المئة والخمسين كاملة. بعدها ما بقي من مئة وخمسين. ما بقوا كل سنة أذكرها. كل سنة تذكر - [01:29:18](#)

لأنك ما اخرتها مدة إلا وانت اه في الغالب حسبت ربحاً عن كل سنة ومنها التضخم الذي يكون في كل سنة. فيذكر في كل سنة لكن يجوز لك أن تؤخر الزكاة لحين القبض. فتؤخر الزكاة خمس سنوات إذا قبضت المبلغ بعد خمس سنوات فتزكي - [01:29:48](#)

السنوات الماضية كاملة لأن الزكاة واجبة في الذمة ولها تعلق بالعلم بعد الصلاة - [01:30:08](#)